الثروة النفطية والمعدنية الكبيرة والموقع الجغرافي الاستراتيجي.. عوامل مغرية للاستثمار في الصناعات النفطية..

٩٥,٨ مليون برميل صادرات اليمن العام الماضي بقيمة ٢,٧ مليار دولار..

٥,٧مليار برميل الاحتياطي العام من النفط.

القطاعات المفتوحة والترويجية كما تم تحديد ٣٢ قطاعاً للترويج يبينها الجدول التالي :

النفقات التراكمية للشركات النفطية

□ بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات التراكمية التي أنفقتها الشركات النفطية المنتجة خلال الأعوام ١٩٨٢م وحتى العام ٢٠٠٢م أكثر من ٧,٥مليار دولار فيما أنفقت الشركات الاستكشافية لنفس الأعوام حوالي ٣٧٤مليون دولار ونفقات الشركات المنسحبة حوالي ٦٣٩ مليون دولار. وبذلك يكون إجمالي النفقات الاستثمارية للشركات العاملة في اليمن في مجال النفط حوالي ٨,٦ مليار دولار.

الصادرات النفطية

□ شهدت الصادرات النفطية خلال الأعوام الماضية تنامياً ملحوظاً حيث ارتفعت قيمتها من ٢٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٢م الى نحو ٥٨٨ مليون دولار في عام ١٨٨٤م والى أكثر من مليار دولار عام ١٩٩٧م لكنها تراجعت الى نحو ٤٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨م وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية الى نحو ١١ دولاراً للبرميل وعندما عاودت أسعار النفط للصعود مرة أخرى ارتفعت قيمة الصادرات الى ١,٩مليار دولار في عام ٢٠٠٠م ثم تراجعت الى ١,٥مليار دولار في عام ٢٠٠١م وارتفعت كمية الصادرات للعام ٢٠٠٢م الى ٦٥,٤مليون برميل بلغت قيمتها ١,٦ مليار دولار بمتوسط سعر سنوي ٢٤,٥ دولار ووفقاً لاحدث الاحصائيات التي حصلت عليها الثورة أنه بلغت كمية صادرات بلادنا النفطية للعام الماضي٢٠٠٣م ٩٥,٨ مليون برميل بقيمة إجمالية بلغت ٢,٧ مليار ريال بمتوسط سعر سنوي حوالي ٢٨ دولاراً للبرميل .

وذكر تقرير رسمي أن قيمة الصادرات النفطية (حصة الحكومة) بصورة تراكمية منذ العام ١٩٨٨م وحتى ٢٠٠١م بلغت ١٠,٨ مليار دولار وبلغت حصة الشركات من الصادرات نحو ١١,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة المذكورة وبذلك تكون قيمة صادرات بلادنا النفطية مجتمعه خلال ١٤ عاماً بلغت ٢٢,٦ مليار دولار.

عوامل مؤثرة

□ من خلال ما تقدم يتضح وجود تذبذب سواء في كمية الصادرات النفطية أو قيمتها وهذا يعود الى جملة من العوامل الأساسية المؤثرة منها تغير في حجم الإنتاج من مختلف القطاعات الإنتاجية ارتفاعاً أو انخفاضاً إما نتيجة إكتشاف حقول جديدة وبالتالي زيادة الإنتاج أو استخدام طرق وتقنيات حديثة لتطوير الحقول المنتجة لرفع إنتاجها أو تحقيق العكس أي عدم اكتشاف حقول جديدة أو عدم تحديث وتطوير الإنتاج في الحقول المنتجة وبالتالي تراجع في الكمية المنتجة .. كما أن التغير في نسبة نقط الكلفة من مختلف القطاعات المنتجة والتي تؤثر إيجابيا في حالة اتخاذها مستويات متدنية، بالإضافة الى التغير في حجم كمية النفط المسلم لشركة مصافي عدن لاغراض الاستهلاك المحلي بدرجة أساسية على اعتبار أن حجم النفط الخام المكرر في مصافي مأرب ثابت الى حد كبير.

الهيكل التسويقي

□ تضمن هيكل الترتيبات التسويقية للنفط اليمني على أن تتم عملية البيع والشراء للنفط الخام اليمني على أساس (فوب) موانئ تصدير النفط الخام بحيث تنتهي مسئولية البائع حالما يتم التحميل الى ناقلة النفط.. ويسعر البرميل الواحد من النفط الخام على أساس احتساب متوسط معدل أعلى وأدنى التقديرات اليومية لنشرة (بلاتسي) لسوق النفط الدولية على أساس برنت باستخدام معدل أسعار خمسة أيام متوالية كما يتم تسديد قيمة الشحنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ فاتورة الشحن وفي حالة الفشل في تسديدها في الوقت المحدد يتم احتساب فوائد على قيمة الشحنة .. فائدة بنسبة ٢٪ شهرياً وفائدة سنوية قدرها ١٢٪ زائدا متوسط الفائدتين (٣٩-٤١) درجة طبقا لمواصفات معهد النفط الخام من قبل المشتري بدون موافقة خطية مسبقة من البائع باستثناء إعادة البيع أو المبادلة في إطار الشركات التي يعتبر المشتري جزءاً منها.

بنك المعلومات

□ يعد بنك المعلومات التابع لهيئة استكشاف وإنتاج النفط أحد الركائز الأساسية للصناعات النفطية في بلادنا كونه الجهة المخولة بجمع المعلومات وحفظها وتزيد الشركات والجهات المهتمة ، تم إنشاؤه خلال عام ٢٠٠٠م حيث كان في السابق وتحديدا فترة الثمانينات بداية أرشفة وحفظ المعلومات النفطية تتم بصورة تقليدية وفي يوليو ١٩٨٧م تم تاسيس قاعدة بيانات لأرشفة المعلومات النفطية.

تطوير

□ يعد مشروع تطوير البنك نقله نوعية كبيرة لوزارة النفط والمعادن بقيادة الدكتور رشيد بارباع، وزير النفط كما يقول الأخ نبيل القوسي إنه مكسب كبير للهيئة حصدته خلال السنوات الأخيرة مشيراً الى أن بنك المعلومات سيعمل على تحويل أساليب التعامل التقليدي للحفظ والأرشفة والاتصالات الى التعاملات التكنولوجية الحديثة والمتطورة ، منوهاً الى أن العمل في مشروع تحديثه بدأ مع بداية العام الجاري ٢٠٠٤م ومدة المشروع خمس سنوات مقسمة على ثلاث مراحل تكلفة المرحلة الأولى ٣,٥ مليون دولار.

وأضاف : إن البنك يعد الى جانب كل ذلك مورداً مالياً أساسيا يساعد الهيئة على القيام بمهامها بالإضافة الى مراقبة أعمال الشركات العالمية العاملة في بلادنا ويساعد الهيئة على امتلاك القدرة على فحص الأعمال التحليلية للشركات النفطية في وقت قياسي وباقل التكاليف كما يرفع عملية الترويج للاستثمار من خلال المعلومات ومواقع الإنترنت وربط جميع إدارات الهيئة بشبكة وزارة النفط.

قطاع الصناعات النفطية

مصفاة عدن

□ تعد مصافي عدن الواقعة في مدينة عدن على شاطئ خليج عدن أحد أقدم مصافي النفط في المنطقة حيث تم تشغيلها في العام ١٩٥٤م تبلغ الطاقة التصميمية للمصفاة (١٥٠) ألف برميل يومياً ،الطاقة الإنتاجية الحالية لها ١٠٠ ألف برميل يوميا وتنتج عدداً من المشتقات النفطية منها : الغاز المنزلي - النفروباين - البنزين - الديزل - الكيروسين - المازوت - الشحم - الإسفلت.

ومن أهم المشاريع المطروحة لعملية التحديث للمصفاة بناء محطة كهربائية بقوة (٤٠-٥٠) ميجاوات وتطوير وتحديث وحدتي تقطير النفط الخام وتطوير وحدة إنتاج بنزين السيارات وبناء وحدات المعالجة المنتجات البترولية وبناء وحدة التكسير للمازوت لإنتاج منتجات خفيفة (وحدة التكسير الهيدروجين للمازوت) .. وقد تم التوقيع على اتفاقية المبادئ لانشاء وحدة التكسير الهيدروجيني بمصافاة عدن بين الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن والشركة اليمنية الخليجية لتكرير البترول في تاريخ ٢٨ أبريل العام الماضي ٢٠٠٣م.

مصفاة مأرب

□ تقع هذه المصفاة في مدينة مأرب تم افتتاحها في ١٢ إبريل ١٩٨٦م تولت شركة هنت تشغيل وصيانة المصفاة بكادر يشكل الأجنبي الأغلبية إلا أنه وفي إطار خطة اليمننة التي تبنتها وزارة النفط والمعادن استلام المصفاة بصورة نهائية من قبل الشركة اليمنية لتكرير النفط عام ١٩٩٨م حيث تم تشغيلها بكادر يمني ١٠٠٪ وقد صممت المصفاة لتكرير ١٠آلاف برميل يومياً من النفط الخام من حقل (ألف) ذي المحتوى الكبريتي المنخفض من نوعية (٣٩-٤١) درجة طبقا لمواصفات معهد النفط الأمريكي لانتاج ثلاث مواد أساسية هي البنزين- الديزل- المازوت.

وفي عام ٢٠٠٢م تم التوقيع على اتفاقية دراسة توسيع وتحديث المصفاة لرفع طاقتها الإنتاجية من عشرة آلاف برميل الى خمسة وعشرين ألف برميل يومياً بزيادة قدرها خمسة عشر ألف برميل ويعتبر التوقيع على هذه الاتفاقية خطوة هامة ونقلة جوهرية والتي وقعت بين الشركة اليمنية للتكرير وشركة فيكو الأمريكية لمواكبة التطورات في مجال الصناعات التكريرية والنفطية عالمياً ولاستيعاب معدل النمو المتزايد على طلب المشتقات النفطية في اليمن وكذا خفض تكاليف التشغيل التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

موقع استراتيجي

□ وعن أهمية الصناعات النفطية التحويلية والاستثمارات في قطاعات التكرير للنفط أكد الأخ المهندس مسعد الصباري المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية لتكرير النفط أن اليمن تمتلك ثروة نفطية وغازية كبيرة لذا فإن مجالات الاستثمار متعددة ومفتوحة في العديد من المجالات منها الاستثمار في مصافي وتكرير النفط والصناعات البتروكيميائية سيكون لليمن مردود اقتصادي كبير عبر الصناعات التحويلية لتغطية السوق المحلي والتصدير الى الخارج ،مشيراً الى أن اليمن تتمتع بموقع استراتيجي هام عبر البحرين العربي والأحمر والتي يؤهلها أن تقوم في أراضيها صناعات بتروكيميائية واسعة لذلك فإن وزارة النفط والمعادن تولي اهتماماً بالغاً في جلب الاستثمارات لبناء مصاف حديثة ترجمة لاهتمامات وتوجيهات الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي يدعم هذه المجالات الاستثمارية بلا حدود نظراً لما لهذه المنشآت من أهمية بالغة في الصناعة النفطية بجميع فروعها يساعدها على ذلك قربها من الأسواق الأفريقية والجنوبية والشرقية، أسواق جنوب شرق آسيا والدول المجاورة في شبه الجزيرة العربية وكذا الأسواق العالمية المختلفة ، لذلك عملت الدولة على تنمية الاستثمار وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال للإستفادة من الموقع الجغرافي لأغراض تصدير المشتقات وخلق فرص عمل وتحقيق نهضة اقتصادية وتنموية شاملة.

دراسات جدوى

□ وأشار المهندس الصباري الى أن هناك جملة من المشروعات الاستثمارية الأخرى منها إقامة وحدة التكسير الهيدروجيني بمصفاة عدن ومشروع دراسة صناعة الأسمدة الأزوتية ومشروع دراسة صناعة المنظفات ومشروع تحديث مصافي عدن ومشروع توسعة مصفاة مأرب مؤكداً أن هناك نجاحات تحققت في مشاريع المصافي الجديدة التي تم التوقيع عليها ، منوهاً الى أن آخر الاتفاقيات الموقعة بشأن إقامة مصافي كان مع بداية الشهر الجاري حيث تم التوقيع على إنشاء مصفاة حضرموت بمنطقة الضبة بتكلفة إجمالية بلغت ٢٢٥ مليون دولار بطاقة إنتاجية تصل الى ٥٠ ألف برميل يوميا في مرحلتها الأولى والتي سيتم تنفيذها خلال ثلاثين شهراً .. وهناك مشروع إنشاء مصفاة جديدة برأس عيسى بالحديدة بطاقة إنتاجية تصل الى ٥٤ ألف برميل يومياً في المرحلة الأولى تم التوقيع على الاتفاقية العام الماضي وهناك مشاريع أخرى في مجال الصناعات البتروكيميائية حيث آخر مجلس الوزراء إنشاء مصنع للأسمدة الكيميائية وكلف وزارة النفط والمعادن ووزارة الزراعة بدراسة المشروع الذي تم طرحه للاكتتاب كما أنه توجد مشاريع أخرى لا تقل أهمية عن صناعة الأسمدة وهي صناعة المنظفات من المشتقات الناتجة من مصافي النفط الخام وصناعات أخرى متعددة الى جانب مشروعات خدمية لهذه الصناعات مثل مشاريع المختبرات المركزية وصناعة المذيبات ... الخ ، منوهاً الى أن الشركة اليمنية لتكرير النفط كانت ولازالت السباقة في طرق باب المشاريع الاستثمارية والعمل على دراستها خاصة المتعلقة بالصناعات النفطية.

الاستهلاك المحلي

□ وبخصوص حجم الإستهلاك المحلي من المشتقات النفطية أكد المدير العام التنفيذي للشركة اليمنية لتكرير النفط أنه من خلال الاحصائيات التي تمت تبين أن معدل الاستهلاك ينمو بصورة متزايدة على المشتقات النفطية وأن إجمالي متوسط معدل النمو في استهلاكها خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ٩٪.

قطاع الثروة المعدنية

□ تمتلك اليمن ثروة معدنية هائلة ومتنوعة وهذا ما أكدته الدراسات والاستكشافات والتنقيب عن الثروة المعدنية حيث أظهرت الدراسات الجيولوجية لمختلف أنواع التمعدنات على وجود احتياطيات كبيرة لذلك عملت الحكومة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية للدخول في هذه الأعمال لاستغلال واستخراج تلك المعادن من خلال تقديم مزيد من التسهيلات الإجرائية والإدارية عبر هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية ،وصدر بذلك قانون المناجم والمحاجر رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢م والذي بدوره ساعد على توفير مناخ استثماري ملائم لاستغلال الثروة المعدنية في بلادنا.

نتائج مشجعة

□ ومن خلال الدراسات والمسوحات خلال السنوات الماضية أدت الى تحديد العديد من رواسب الخامات الفلزية واللافلزية ذات المؤشرات الاقتصادية بالإضافة الى تواجد معلومات كبيرة تدعم التواجد الاقتصادي للذهب والزنك والرصاص والفضة والنحاس والنيكل والبلاتين... الخ.

وأوضح الدكتور إسماعيل الجند رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية أن أبرز المعادن التي تم اكتشافها في اليمن هو الذهب حيث يتواجد في عدة مناطق وبكميات كبيرة وفقا لما أثبتته الدراسات في هذا الجانب حيث أثمرت النتائج عن حفر آبار استكشافية والتي قدرت الاحتياطي العام له بأكثر من ٣١ مليون طن بدرجة تركيز ١,٠٩ جرام للطن في محافظة حجة وفي محافظات صعدة والجوف وحضرموت، أما تمعدن النحاس والنيكل هي الأخرى تتوفر بكميات مشجعة للاستثمار تتواجد في عدد من المناطق اليمنية منها منطقة الجامورة بجنوب شرق محافظة تعز حيث تم حفر حوالي ١٢ بئراً استكشافية قدرت الاحتياطي من النحاس والنيكل بأكثر من ٤ ملايين طن بدرجة تركيز متوسطة لكليهما وقدر حجم الاحتياطي في منطقة سوار شمال غرب العاصمة صنعاء بحوالي ٤٠ مليون طن بدرجة تركيز تصل الى ٢٪ للنحاس والنيكل معاً .. أما الزنك والرصاص فهي الأخرى تتوفر في عدة مناطق حيث تم الحفر في منطقة الجيلي قرب العاصمة صنعاء أكثر من (١١٧) بئراً استكشافية وقدر الاحتياطي من هاتين المادتين بحوالي ١٢ مليون طن بدرجة تركيز ١٠٪ زنك و١,٥ رصاص و٨٠ جراماً من الطن فضة.

وأضاف الدكتور الجند.. تتواجد أيضا في بلادنا العديد من الخامات الأخرى مثل الصخور الصناعية والإنشائية بكميات كبيرة ونوعيات جيدة حيث تتوفر معظم هذه الخامات في مناطق مأهولة تتوفر فيها البنى الأساسية والمرافق اللازمة للاستثمار مما يسهل عملية استخراج هذه الخامات ويقلل من كلفتها منوهاً أنه نظرا لأهمية هذه المواد واستخداماتها في العديد من الصناعات المتنوعة لأغراض الزينة والبناء فقد أجريت العديد من الدراسات خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م في مختلف المحافظات وكانت النتائج مشجعة جداً وخلال عامي ٢٠٠١م ٢٠٠٢م تم إجراء الدراسات للحجر الرملي والرمال الداخلة في صناعة الزجاج والسيراميك وأعمال البناء والحجر الجيري وخلال العام الماضي ٢٠٠٣م تم إجراء دراسات جيولوجية وفيزيومكا نيكية للصخور المستخدمة في البناء والزينة وصخور الرخام المستخدمة في الصناعات المختلفة ، وقد حددت هذه الدراسات ١٩ موقعا لصخور الجرانيت و٣ مواقع لصخور الرخام و٣ مواقع في تعز و٣ أخرى في الحديدة وأربعة مواقع للجرانيت في حجة و٩ في شبوه وموقعاً واحداً في محافظة صنعاء ومثله في البيضاء.

خرائط تفصيلية

□ واستطرد : الهيئة منحت خلال العام الماضي ٢٠٠٣م حوالي ٨ تراخيص من المركز الرئيسي بصنعاء و٦ تراخيص من فرع الهيئة بعدن وتم تجديد ٨ تراخيص للعمل والاستثمار في هذا الجانب .. ولذلك يكون إجمالي التراخيص التي منحتها الهيئة خلال العام الماضي مع التجديد ٢٢ مشروعا استثماريا.

مشاريع مشتركة

□ وأضاف : قامت الهيئة بوضع دراسات لبعض المناطق وتوصلت إلى نتائج عملية جيدة خاصة فيما يتعلق بالمعادن الصناعية حيث تم تفعيل منطقتين من منطلق الدراسات هي منطقة لحج والتي أدت إلى قيام المشروع الحالي للأسمنت وبالمثل لمشروع إسمنت حضرموت. كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية مع شركة من جنوب أفريقيا لمعامل (الزولايت).

وأشار رئيس مجلس إدارة هيئة المساحة الجيولوجية أنه يوجد تعاون بين الهيئة في بلادنا وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية الذي يمثل خطوة هامة في تدعيم البنية التحتية والقيام بالأعمال المشتركة سواء في مجال الخرائط أو البحث في المعادن من خلال متابعة امتداد تواجدها في البلدين.

وقال : من المشاريع الهامة التي تنفذها الهيئة هي مشروع الخارطة الجيولوجية بمقاس ١٠٠,٠٠٠ والذي ينفذ بالتعاون مع فرع الأصدقاء الألمان حيث استكمل بهذا المقاس عدد من اللوحات بصورة خاصة للجزر اليمنية في البحر الأحمر والعربي ومربعات يفرس والتربة وباب المندب .. كما تم عمل عدد من الخرائط التخصصية والفرضية لحوض صنعاء وتستهدف هذه الخرائط توفير جميع البيانات الأساسية والضرورية لصناع القرار في مثل هذه المناطق، منوهاً إلى أن هذه الخرائط بصورة واضحة للجانب المعدني أو الجانب التركيبي يمكن أن تستفيد منه الكثير من الجهات كون معلوماتها تفصيلية ودقيقة.

متحف العلوم الطبيعية

□ وأكد الدكتور الجند أن الهيئة تلقت طلبات للسوق الخليجية لكثير من المعادن، وهناك توجه لإنشاء شركة في منطقة حضرموت مع ميناء لتصدير أحجار ركامية لتغطية متطلبات السوق الخارجية، وهناك اتجاه إلى إنشاء شركة يمنية قطرية في هذا الجانب وهذا يمثل نجاحاً كبيراً. مشيراً إلى أن الهيئة بعد جهود خمس سنوات توصلنا إلى تفعيل مشروع استراتيجي هو متحف العلوم الطبيعية الذي يقام في جامعة صنعاء بحيث يكون مركزاً لإيجاد ثقافة علمية بالتطور التكنولوجي الحاصل في العالم.

ومن ضمن مشاريع الهيئة إقامة المختبر المركزي وقد تم الانتهاء من إعداد التصاميم حيث تبلغ تكلفة هذا المشروع حوالي ١٠٠ مليون ريال و٣ ملايين دولار للتجهيز، ومن ضمن المشروعات إقامة المبنى الوطني للرصد الزلزالي بتكلفة حوالي ٨٠ مليون ريال، مشدداً على ضرورة تعاون الجميع للاستثمار واستخراج المعادن من باطن الأرض كون الأرض اليمنية غنية جداً بالمواد المعدنية المختلفة.

المراجع :

- مجلة النفط والمعادن - العدد ١٦ يناير ٢٠٠٢م، والعدد ٢٨ مارس/أبريل ٢٠٠٤م + تقارير رسمية + كتاب إحصاءات النفط والغاز والمعادن الصادر عن وزارة النفط قطاع الإحصاء للعام ٢٠٠٢م + النشرة الجيولوجية العدد(٢٢) لعام ٢٠٠٢م.

الخرائط الجيولوجية تعطي معلومات دقيقة وتفصيلية تستفيد منها الكثير من الجهات.

٢٢٥ مليون دولار تكلفة إنشاء مصفاة حضرموت بطاقة ٥٠ ألف برميل يومياً..

العيد الوطني الرابع عشر للجمهورية اليمنية

SANAA 2004

14

22 مايو

2004 1990

التعددية السياسية.. سياج منيع لحماية الديمقراطية وميدان واسع للتنافس الشريف والعمل الصادق من أجل مصلحة الوطن وتقدمه وازدهاره.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الثورة 15

Thu 20 May 2004 .. 1/4/1425 -
No ، (14435)

ملف